How to Cite:
Adda, M. C., & Abdelkader, K. (2025). Investments of small and medium enterprises and their effects on economic growth: A standard analytical study of Algeria's condition during the period 2000-2021. *International Journal of Economic Perspectives*, *19*(5), 1926–1941. Retrieved from https://ijeponline.org/index.php/journal/article/view/1020

Investments of small and medium enterprises and their effects on economic growth: A standard analytical study of Algeria's condition during the period 2000-2021

Mohammed Cherif Adda
University Hassiba Benbouali of Chlef, PhD student, Euro-Mediterranean Economic Research and Studies Laboratory, Algeria.
Email: a.mohammedcherif95@univ-chlef.dz

Pr. Kadid Abdelkader
University Hassiba Benbouali of Chlef, Higher Education professor, Euro-Mediterranean Economic Research and Studies Laboratory, Algeria.
Email: a.kadid@univ-chlef.dz

***Abstract*---**The purpose of this study is to addresse the investments of small and medium enterprises represented by both imports and exports, and the value of investment and chowing their effects on economic growth in Algeria, as well as the effort made by the state to encourage these institution during the period (2000-2021). The study concluded that there is an inverse relationship between the imports of small and medium enterprises and economic growth, while there is a significant direct relationship statistical, between the economic growth of Algeria, and the exports and investments of these institutions outside the fuel sector, and this according to the outputs of the (eviews10)

***Keywords*---**investment, small and medium enterprises, economic growth, imports and exports, national economy.
***Jel Codes Classification*---**G11, L25, O40, F11, E0.

– مقدّمة:

ان للاستثمار دور مهم للمجتمع والاقتصاد بشكل عام،نتيجة لما يساهم به في تحريك قاطرة التنمية،وخلق افاق للاقتصاد الجزائري،كما ان تنويع الاستثمار يعتبر لب التنمية الاقتصادية في الجزائر للخروج به من التبعية للريع البترولي،من خلال انشاء مشاريع منتجة للثروة،وذات قيمة مضافة،وفي قطاعات مختلفة،واكثر استقطابا لليد العاملة

© 2025 by The Author(s). ISSN: 1307-1637 International journal of economic perspectives is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
Submitted: 27 March 2025, Revised: 18 April 2025, Accepted: 09 May 2025

ونتيجة لتراجع الصناعات الثقيلة،وافلاس الشركات الكبيرة التي اعتمدتها الجزائر إبان النهج الاشتراكي بعد اصطدامها بالمد الاقتصادي للاقتصاد الحر مع حلول الالفية الثالثة .

ولأجل استثمار اموالها في قطاعات اقتصادية متنوعة وجذابة للاستثمار وذات مرونة في التغلغل في مختلف الاماكن عبر الوطن،والتكيف مع كل البيئات الاقتصادية،إعتمدت الدولة الجزائرية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهتمت به من خلال تحفيزه،وايلائه عدة امتيازات في السياسة الاقتصادية،وهذا بإنشاء وزارة مكلفة به سنة 1994 واصدارها لأول قانون خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 في ديسمبر 2001

الا أن هذا القطاع لا زال يراوح مكانه نتيجة الوفيات الحاصلة لهاته المؤسسات،لأنه في حاجة الى اصلاحات دقيقة من خلال سن العديد من القوانين والتشريعات،وانشاء الكثير من هيئات الدعم والمساندة لهاته المؤسسات

فالمبتغى من هذه الدراسة،هو تحديد مدى مساهمة استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،المتمثلة في قيمة الاستثمارات،قيمة الواردات،وقيمة الصادرات،في النمو الاقتصادي للجزائر،هذا الاخير الذي لا زال يرتكز على ايرادات المحروقات

إشكالية الدراسة: شرعت الجزائر بداية من سنة 2000 في تسطير مجموعة من البرامج التنموية تهدف من خلالها الى المحافظة على التوازنات الكلية،انعاش النمو،وتحقيق التنمية كهدف نهائي،ولغرض تنويع اقتصادها وفك ارتباطه بالريع البترولي،وموائمته مع التغيرات الاقتصادية العالمية، اعتمدت قطاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق هذا الهدف،وعلى ضوء ماسبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي :

- **ما مدى مساهمة كل من استثمارات وصادرات وواردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في النمو الاقتصادي للجزائر للفترة(2000 -2021) ؟**

ويندرج تحت هذا التساؤل المحوري الاسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك اثر لواردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي للجزائر خلال فترة الدراسة؟
- هل هناك دلالة احصائية بين صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة ؟
- هل للعلاقة التي تربط بين استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي اثر معنوي ؟

فرضيات الدراسة:

- واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها اثر ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المديين القصير والطويل
- توجد دلالة احصائية بين صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي على المديين القصير والطويل
- استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له اثر ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل

أهمية الدراسة:

- يكتسي البحث اهمية من المكانة والاهتمام الذي اولته الدولة الجزائرية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،بعدما كان مهمشا،وهذا بعد الانتقال من التوجه الاقتصادي المركزي إلى التوجه الاقتصادي الحر، واتخاذها عديد التدابير من أجل النهوض بالقطاع والإمكانيات الكبيرة التي سخرتها الجزائر لترقية وتأهيل هذا القطاع والتعويل عليه للخروج من دائرة الاقتصاد البترولي

-اهداف الدراسة : إن الهدف من هذه الدراسة يكمن في النقاط التالية

-الإجابة على التساؤلات و دراسة الفروض المقدمة لإثباتها او نفيها

-تبيان أن الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن ان يعول عليه في تحريك عجلة النمو الاقتصادي

-محاولة بناء نموذج قياسي يربط بين استثمارات وصادرا وواردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،والنمو الاقتصادي في الجزائر

-اسباب اختيار الموضوع : ان الحافز الذي دفعنا لاختيار هذا الموضوع،هو الميل الشخصي والدافع العلمي لدراسة وتمحيص اسباب تأخر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،على الرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة من اجل الارتقاء بهذا القطاع.

-المكانة المرموقة التي اصبح يتبوؤها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،اذ يعتبر من اهم مصادر جلب العملة الصعبة في كثير من الدول المتقدمة والنامية.

المنهج المتبع : من اجل الاجابة على التساؤلات واثبات او نفي الفرضيات،اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي،المنهج الوصفي عند التعرض للمفاهيم النظرية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وعلى المنهج التحليلي في الدراسة الاحصائية والقياسية،وبناء نموذج قياسي قادر على تفسير دالة النمو الاقتصادي الجزائرية بدلالة كل من قيمة استثمارات وصادرات وواردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستعانة بمخرجات برنامج (Eviews 10)

حدود الدراسة:دراسة اثار استثمارات المؤسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي تم اسقاطها على المستوى الكلي للاقتصاد الوطني

الحدود المكانية: دراسة استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واثارها على النمو الاقتصادي تم اسقاطها على الجزائر

الحدود الزمانية: دراسة استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واثارها على النمو الاقتصادي،شملت الفترة من

(2000-2021)، لعدم تمكننا من إحصائيات عن سنة 2022 و 2023

الدراسات السابقة:

الدراسة الاولى : دراسة (ابو بكر سالم بصري ريمة، نقرارت يزيد ،2018)، مقالة بعنوان(التوجه نحو الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية –بديلة للتنويع الاقتصادي، خارج قطاع المحروقات) هدفت هاته الورقة البحثية الى تبيان اهمية التنويع الاقتصادي، كأالية استراتيجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر كما قدمت الدراسة توصيات الى السلطات المعنية الى الاهتمام بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم تسهيلات قانونية ورفع الحواجز في سبيل ترقية هذه المؤسسات.

الدراسة الثانية: دراسة (بروك داودي، بوعسلة رشيد،2022)،مقالة بعنوان (تأثير ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2000-2019) –جامعة قالمة، هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع النمو الاقتصادي في الجزائر، في الآجلين القصير والطويل، للفترة باستخدام الأساليب القياسية الحديثة، وقد أوضحت العلاقة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناتج الداخلي الخام تتميزان بخاصية جذر الوحدة، وأنهما على علاقة تكاملية مشتركة، وتشير النتائج المتوصل اليها على ان هناك علاقة سببية قصيرة وطويلة الاجل تتجه من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى الناتج الداخلي الخام،كما توصلت الدراسة الى ان النتائج لا تعكس الاهداف الموارد المرصودة لهذا القطاع .

I– الاستثمـار:

I–1– مفهوم الاستثمار: " عرفه برونلس،بانه تخصيص الموارد على امل تحقيق العوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلا خلال فترة زمنية طويلة" (شبيب، 2009)

I–1–1– المفهوم الاقتصادي: يعرف الاستثمار بأنه التوظيف المنتج لراس المال من خلال توجيه المدخرات نحو إلى إنتاج سلع وخدمات تشبع الحاجات الاقتصادية للمجتمع (A.Boughaba, 2005, p. 07)

I–1–2– المفهوم المحاسبي: يعرف الاستثمار بأنه عبارة عن كل سلعة منقولة أو عقار أو سلعة معنوية،أوخدمة مادية متحصل عليها أو منتجة من قبل المؤسسة، وتكون موجهة للبقاء مدة طويلة في المؤسسة (بوتين، 2005، صفحة 47)

كما يعرف بأنه :مجموع الممتلكات والقيم الدائمة مادية كانت أو معنوية، مكتسبة أو منشأة من قبل المؤسسة، وذلك من أجل استعمالها كوسيلة دائمة الاستغلال بحسب العمر الإنتاجي لها وليس بهدف بيعها أو تحويلها (شباكي، 1997، صفحة 47)

تعريف بوراك : هو ترك نفقة انية من اجل الحصول على ارباح مستقبلية للمؤسسة بواسطة رأسمال تقني وبشري (epingard, 1991, pp. 1-3) .

I–2– أهمية الاستثمار: تنحصر اهمية الاستثمار على وجه الخصوص في الجوانب التالية: (العبيدي، 2102)

– الاستثمار في الاصل الراسمالي،وهو اضفاء تقنية جديدة على السلعة لم تكن موجودة اصلا بالسوق،ويسمى بالابتكار وهناك ثلاث انواع من الابتكارات،اخراج سلعة جديدة و بتصميم جديد ،ابراز تقنية جديدة في انتاج سلعة، اكتشاف مصدر جديد للمادة الاولية

للاستثمار اهمية بالغة في تدعيم الخزينة بالإيرادات المالية ، وذلك من خلال تعبئة الوعاء الضريبي بالأموال المتأتية من ايرادات الرسوم والضرائب بمختلف انواعها،جراء عملية الاستهلاك

I–3– أهداف الاستثمار:

I–3–1– الأهداف الاقتصادية: وتتمثل في (سرار، 2020/2019، صفحة 19)

– زيادة الانتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفاعلية وبالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل وزيادة الدخل الوطني

– زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على التشغيل وتوفير مناصب شغل للعاطلين عن العمل

– إشباع وتوفير حاجات المستهلكين عن طريق إنتاج المزيد من السلع والخدمات، والحد من الواردات والعمل على زيادة ونماء قدرات التصدير.

I–3–2– الأهداف الاجتماعية: وتتمثل في: (سرار، 2020/2019، صفحة 20)

– محاربة البطالة والآفات الاجتماعية، بؤر الفساد الاجتماعي الناتجة عن نقص التنمية، والوعي الاجتماعي

– العمل على جعل المجتمع في حالة استقرار،بعيدا عن النزاعات والاضرابات،وذلك بتوفير كل ما يتطلبه المجتمع من ضروريات الحياة من منتجات وخدمات،وبعث روح التعاون والتسامح، وترقية العلاقات البينية بين العاملين، وتحفيزهم لأخذ روح المبادرة والحفاظ على العلاقات العامة في المشروع الاستثماري .

II– النمو: عرف الاقتصادي جون ريفوار النمو بانه التحول التدريجي لاقتصاد ما نحو التقدم شرط ان يسير الاقتصاد نحو النمو والزيادة (Rivoire, 1994, p. 79)

II–1- تعريف النمو الاقتصادي:

II-1-1-تعريف" بونيه :"هي تلك التغيرات الكمية الحاصلة في الاقتصاد نتيجة توسعه وزيادته وانتعاشه (محمد مدحت و سهير عبد الظاهر، 1999)

II-1-2- تعريف" فيليب بيرو :"النمو الاقتصادي هو الزيادة المعتبرة والمستمرة في الناتج المحلي الاجمالي خلال سنة،او فترات متعاقبة (محمد مدحت و سهير عبد الظاهر، 1999، صفحة 40)

II-1-3- النمو الاقتصادي :هو الزيادة في الانتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة سابقة في الاجلين القصير و المتوسط (وعيل، 2013/2014، الصفحات 09-08)

II-1-4- النمو الاقتصادي:هو الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين (arrous, 1999, p. 99)

II-2- عوامل النمو الاقتصادي: يعتمد النمو الاقتصادي على العوامل الاتية:

II-2-1- العمل: تعمل الزيادة السكانية على ارتفاع نسبة العمال الناشطين، لأمر الذي ينتج عنه نمو في حجم الناتج بسبب مساهمة هذا العنصر في الانتاج**.** (محمد ناجي حسن ، 2001، صفحة 34)

II-2-2- رأس المال: وهو ما يعبر عنه بالاستثمارات من آلات، تجهيزات، مباني وأراضي وغيرها من الأصول التي تدخل في العملية الإنتاجية لإرساء بيئة تحتية للإقتصاد،تسارع في العملية الانتاجية (فليح حسن ، 2006، صفحة 107)

II-2-3- التطور التكنولوجي أو التقني: هو تدبير سليم وتنظيم جديد للإنتاج، يسمح بالاستخدام الامثل للموارد المتاحة، حيث أنه حتى ولو لم يحصل تغيير في عوامل الإنتاج، وكان هناك تقدم تقني فإن هذا سوف يؤدي لا محالة إلى زيادة الإنتاج (فليح حسن ، 2006، صفحة 104)

III – واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

III-1ضرورة تطوير المؤسسات لبلوغ النمو الاقتصادي في الجزائر

إن التطور المؤسساتي يعتبر بمثابة القاطرة للتغير الاقتصادي طويل الاجل في الجزائر،ليضمن الحلقة المفقودة بين النمو والتنمية، وهذا ما جعل البعض يعرف التنمية بانها النمو الاقتصادي المرفق بتغيير مؤسساتي فعال .

بحيث ان سياسة اقتصادية جيدة + مؤسسات جيدة = نمو ايجابي جيد) (حسين، 2006-2007، صفحة 51)،أي ان استراتيجية جيدة للنمو يجب ان تقوم على تدعيم المؤسسات .

III-2 تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حتى تزيح التباين في مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في دول الاتحاد الاوروبي،ولغرض توحيد هذا التعريف،التزمت المفاوضية الاوروبية عام 2003 بهذا التعريف: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل مؤسسة لا يتجاوز عمالها،250 عاملا، رقم أعمالها السنوي لا يفوق 50 مليون أورو، ميزانيتها العمومية لا تزيد عن 43 مليون اورو

وتتمتع بالاستقلالية، حيث أن لا تكون المؤسسة مساهمة بأكثر من % 25 من طرف مؤسسة أخرى، ليست في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دنيا، 2017/ 2018، صفحة 20)

III -3 المفهوم الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تبنت الجزائر تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نفس المعايير المستخدمة من قبل دول الاتحاد الأوروبي وحسب الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 11 يناير سنة 2017- العدد 02 ، المادة 05 من القانون 17/02،المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعدل والمتمم للقانون رقم 01/08 بما يلي:

'' المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بانها مؤسسة انتاج السلع او الخدمات تشغل من واحد (01) الى مائتين وخمسين(250) شخصا ولا يتجاوز رقم اعمالها السنوي اربعة (04) ملايير دينار جزائري جزائري او لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار(1)دينار جزائري وكل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 بالمائة فما اكثر من قبل مؤسسة او مجموعة مؤسسات اخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة'' (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2017، صفحة 05)

III -4 الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بعد سنة 1988 عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة تطورات ، عرفت هذه المرحلة نقلة نوعية من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد مفتوح، يلعب فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محوريا، بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق الأهداف التالية:

- إحلال الاقتصاد الحر محل الاقتصاد الاشتراكي والمسير
- خوصصة المؤسسات العمومية وتحرير التجارة الخارجية واسعار الصرف
-منح استقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر

وقد تم هذا تحت ملاحظة ومسؤولية لبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، من خلال التزام الجزائر بتنفيذ برامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى من 1 افريل 1994 الى 31 ماي 1995،وتطبيق برامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى من 31 مارس 1995 الى غاية 01 افريل 1998، أدت هاته البرامج إلى خصخصة المؤسسات العامة، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات عديدة، حيث تمثلت هذه المنظومة في إنشاء ما يلي: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (Ansej) سنة 1996 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)سنة 2004 ،وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI) سنة 1993 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) سنة 2001 ،لجنة المساعدة من اجل تجديد وترقية الاستثمار سنة 1994،صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) سنة 2002 ،الصندوق الوطني للتامين عن البطالة (CNAC) سنة 2001 ،كما انشئت برامج تعاون مع هيئات ومنظمات دولية منها برنامج ميدا، وبرنامج (NAED) (نسيمة، 2016، الصفحات 114-134)

IV- إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واثارها على النمو الاقتصادي (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة من 2000 – 2021)

IV- 1- الدراسة التحليلية للفترة من 2000 -2021

IV- 1-1- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط من 2002 -2021

شكل رقم (01): تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط من 2002 -2021

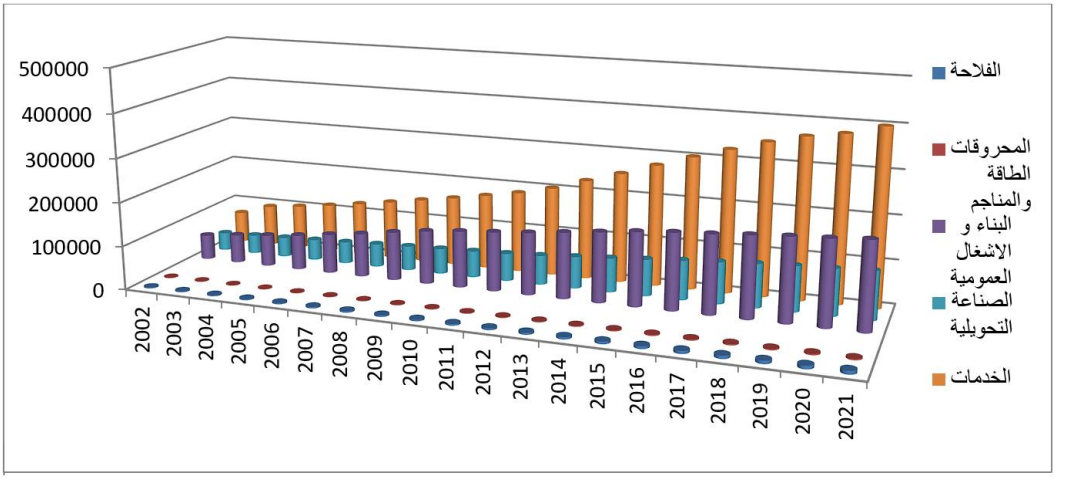

المصدر: من اعـداد الباحثـين بالاعتمـاد على نشريات المعلومات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2002 – 2021

ملاحظة:عدم تمكننا من احصائيات 2000 و2001

من خلال الشكل اعلاه ،نلاحظ ان اغلب نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يكتسحه قطاع الخدمات ثم يليه قطاع البناء و الاشغال العمومية، ثم الصناعات التحويلية ثم قطاع الفلاحة وفي الاخير قطاع المحروقات والطاقة والمناجم، حيث بلغ حجم المؤسسات في قطاع الخدمات حوالي 400090 سنة 2021،ثم يليه قطاع البناء والاشغال العمومية بـ: 199318 مؤسسة ،ثم قطاع الصناعات التحويلية بـ: 109919مؤسسة ،ثم قطاع الفلاحة بـ: 7927 مؤسسة وفي الاخير قطاع الطاقة والمناجم بـ: 3241 مؤسسة، ونلاحظ استحواذ قطاع البناء والاشغال العمومية على نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر على طول فترة الدراسة من 2002 -2021،من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،ويعود هذا الى برنامج الاسكان الذي سطرته الدولة بالقضاء على السكن الهش بإنجاز مليوني سكن و كذا الطريق السيار شرق _ غرب، ثم نجد كذلك سيطرة قطاع الخدمات على مجموع المؤسسات بـــ:

53.04 % لتميزه بالمرونة والسلالة وقلة المخاطرة، و قصر فترة استرجاع الأرباح، سهولة الانشاء و توفر اليد العاملة التي لا تحتاج الى مؤهلات كبيرة، ثم الصناعات التحويلية ثم قطاع الفلاحة ثم قطاع المحروقات بنسب ضئيلة على التوالي قد نجد ان قطاع الفلاحة و قطاع المحروقات حققا قيم متدنية ، كما نجد ان الشباب يعزفون عن دخول ميدان الفلاحة كونه يعتبر من القطاعات ذات الاعمال الشاقة كما ان عملية استرجاع التكاليف و تحقيق الارباح فيه

طويلة كما انه عرضة للعوامل الطبيعية و قابلية المنتوجات الفلاحية للتلف بسرعة،كما ان قطاع المحروقات مازال حكرا على الدولة لان الدولة تعتبره ضمن القطاعات الاستراتيجية وانه يعتبر رمز للسيادة الوطنية .

IV- 1-2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبادلات الخارجية (الصادرات/الواردات) للفترة 2000 -2021

شكل رقم (02): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبادلات الخارجية 2000 -2021

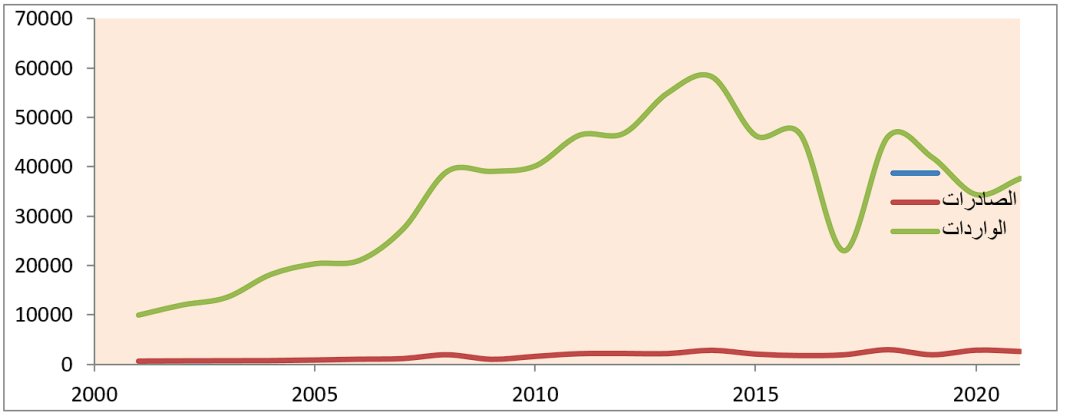

المصدر: من اعـداد الباحثـين بالاعتمـاد على نشريات المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2000 – 2021

من خلال الشكل رقم (02)، من خلال الرسم البياني نلاحظ ان صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير النفطية بدأت تتطور منذ سنة 2000 حيث احدثت وثبة نوعية من 623 مليون دولار امريكي الى 2810 مليون دولار امريكي سنة 2014،ماعدا سنتي 2009 و 2010 اين انخفضت قيمتها،ثم تعود الى الانخفاض محققة نسب نمو سلبية لسنوات 2015 و 2016 و 2017 وفي المتوسط بلغت نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات من اجمالي الصادرات حوالي 3.4 % خلال الفترة 2000 -2017 ولقد عرفت هذه النسبة بعض التحسن بالرغم من انخفاض قيمة الصادرات الكلية بفعل تراجع اسعار البترول ،الا انه في سنة 2018 ،عرفت قيمة الصادرات خارج المحروقات نموا ملموسا نتيجة اضافة تشكيلة جديدة من المنتجات والمتمثلة في الات الغسيل ومادة الاسمنت، والحديد والصلب،وانخفضت سنة 2019 الى 1930مليون دولار وهذا لكون صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلقى منافسة شرسة خاصة من نظيرتها الاجنبية التي تسوق اليها هاته المنتجات مثل اسبانيا ،هولندا إيطاليا ، فرنسا، كما لا ننسى تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي عامة وعلى الاقتصاد الجزائري خاصة، اذ نجد ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي اغلقت ابوابها سنة 2019 عن ما يقارب %50

وكون ان اغلب المنتوجات المصدرة عبارة عن نصف منتوجات والتي تمثل 53,45% من حجم الصادرات الكلية ومنه فان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات تبقى متواضعة

كما نلاحظ من الرسم البياني منحى تصاعدي لواردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة لأخرى فبعدما كانت حوالي 9152,12 مليون دولار سنة 2000 ارتفعت الى 46727 مليون دولار امريكي سنة 2016،وهذا ما يفسر بان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،تساهم في الواردات، كما ان معظم الواردات تتمثل في السلع الغذائية، الطاقة والدهون منتوجات نصف مصنعة، سلع التجهيز الزراعي والصناعي، لتعرف سنة 2017 نوع من الانخفاض بلغت نسبته

- 0.16 % ،وهذا راجع الى سياسة ترشيد النفقات التي اعتمدتها السلطات نتيجة انخفاض اسعار البترول سنة 2017

IV- 1-3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال فترة 2000 -2021

جدول رقم (01) : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الاجمالي خلال الفترة 2000 -2021 (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مساهمة م، ص و م،	457,8	481,5	505	550,6	598,65	651	704,05	749,86

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
العامـــة								
مساهمة م ص و م، الخاصـــة	1356,8	1560,2	1679,1	1884,2	2146,75	2364,5	2740,06	3153,77
اجمـالي الناتـج	1814.6	2041.7	2184,1	2434,8	2745,4	3015.5	3444,11	3903,63
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مساهمة م، ص و م، العامـــة	760,92	816,8	827,53	923,34	793,38	893,24	1187,93	716,1
مساهمة م ص و م، الخاصـــة	3574,07	4162,02	4681,68	5137,46	5183,02	6741,19	7338,65	4932,8
اجمـالي الناتـج	4334,99	4978,82	5509,21	6060,8	6606,4	7634,43	8526,58	9237,86
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021		
مساهمة م، ص و م، العامـــة	831,32	//	//	//	//	//		
مساهمة م ص و م، الخاصـــة	4950,72	//	//	//	//	//		
اجمـالي الناتـج	9943,92	10106,76	10886,62	11147,9	12462,76	13978,87		

المصدر: من اعـداد الباحثـين بالاعتمـاد على نشريات المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2000 – 2021

شكل رقم (03) : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة 2000 -2021 (الوحدة: مليار دينار جزائري)

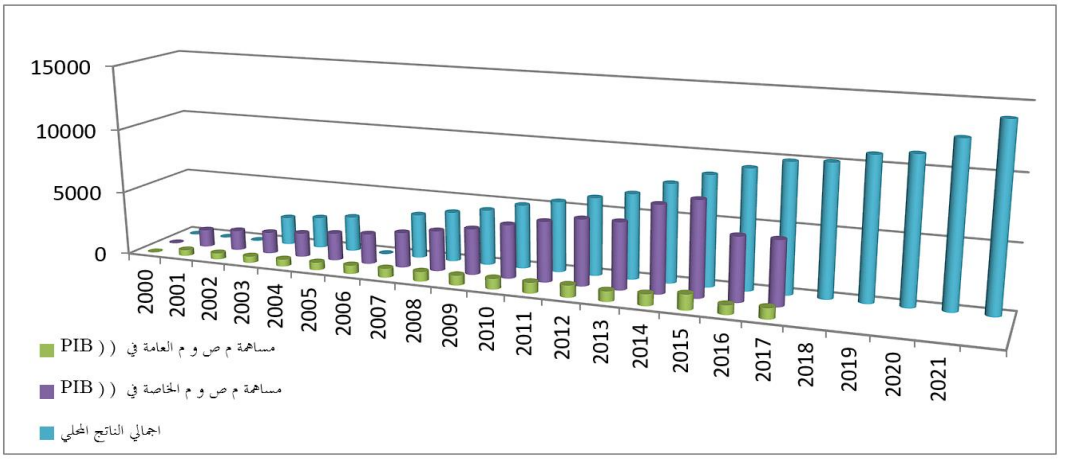

المصدر:من اعـداد الباحثـين بالاعتمــاد على الجدول رقم (01)

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت لها مساهمة معتبرة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، بقيم تصاعدية، اذ نجد انها حققت ما مجموعه 2745,4 مليار دينار جزائري في سنة 2004 ،وما قيمته 3015.5 و 3444,11 على التوالي لسنوات 2006 ،2007،وما قيمته 9237,86 مليار دينار جزائري لسنة 2015،اذ عرفت هاته السنة ارتفاعا صاروخيا في قيمة الناتج، الى غاية سنة 2021 التي بلغ فيها قيمة الناتج 13978,87 مليار دينار جزائري خارج قطاع المحروقات اي بنسبة نمو قدرها 12,16 % عن سنة 2020 ،وذلك نتيجة تطبيق الجزائر لميكانيزمات السوق وفتح الاستثمار امام الخواص ،وقد ساهم القطاع الخاص بنسبة 80,8 % لسنة 2007 وبالنسبة 86,1 % لسنة 2014 وما مقداره 86,32 % لسنة 2015،وتقريبا نفس النسبة حققها سنة 2016 أما القطاع العام فكانت نسبة مساهمته ضئيلة نوعا ما بالمقارنة مع القطاع الخاص،بحيث كانت في كل من سنة 2007 و 2014 على التوالي 19.2 % و 13.9 %،وهي مساهمة معتبرة ذات وتيرة تصاعدية مقبولة وهذه النتائج راجعة إلى برنامج ميدا " MEDA"للتعاون المالي، حيث كان يركز بدرجة كبيرة على تأهيل المؤسسات التي تشغل في القطاع الخاص ولذلك نجد نسبة مساهمته أكبر من القطاع العام في الناتج الداخلي الخام، وهو الامر الذي يعكس وزن القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني خارج المحروقات .

IV- 2- دراسة القياسية للفترة من 2000 -2021

IV- 2-1- صياغة النموذج القياسي وتحديد المتغيرات : من اجل تقدير النتائج وبناء النموذج المستخدم وتقييمه من الناحية الإحصائية والاقتصادية والقياسية،و لمعرفة مدى تأثير قيمة استثمارات وواردات وصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 -2021) .

ومن اجل تحديد المتغيرات التي يشتمل عليها النموذج، فيما يلي رموز مختلف المتغيرات وهي كالتالي:

المتغير التابع : ممثلا بالنمو الاقتصادي الخاص بالاقتصاد الجزائري مأخوذ باللوغاريتم:**LPIB**

المتغيرات المفسرة :وتتمثل فيما يلي:

- لوغاريتم قيمة استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونرمز لها بـ :. **LINV**
- لوغاريتم صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونرمز لها بالرمز بـ: **LEX**
- لوغاريتم واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرمز لها بالرمز بـ:**LM**

يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، في شكل دالة كما يلي: **LPIB= F(LINV. LEX. LM)**

و وبإدخال اللوغاريتم على النموذج نتخلص من مشكلة عدم تجانس السلسلة الزمنية، وتصبح معاملات النموذج عبارة عن مرونات،ويصبح لدينا النموذج التالي: $= B_0 + B_1 LINV_I + +B_2 LEX_I + B_3 LM_I + U_I LPIB_I$

حيث : I الزمن، اي قيمة المتغير في السنة I ، B_0 B_3 , B_2 , B_1 , تمثل معلمات النموذج

U_I : الخطأ العشوائي الذي يمثل المتغيرات التي يمكن ان تؤثر في الناتج (النمو الاقتصادي)،خارج قطاع المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لكن يصعب قياسها كالعوامل النفسية المستوى الثقافي ،الدين، السن ،الجنس... الخ

IV- 2-2- دراسة استقراريه السلاسل الزمنية وتقدير النموذج

IV- 2-2-1- دراسة استقراريه السلاسل الزمنية:

جدول رقم (02): متغيرات الدراسة الاصلية (الوحدة: بالمليون دينار الجزائري)

السنوات	الصادرات(X E)	الواردات (M)	الاستثمارات(INV)	الناتج الداخلي (PIB)
2000	46905 ,6077	689062,2	685000	1864000
2001	52854,39	768088,65	798000	2041700
2002	58490 ,33	956962,38	368882	2184100
2003	59038,49	1047295	490459	2434800
2004	56787,45	1311516,4	386402	2745400
2005	66539,96	1493444,48	511529	3015500
2006	77441,06	1525937,63	707730	2444110
2007	82545,06	1902698,4	937822	3903630
2008	125069	2524818,14	2401890	4237920
2009	76060,57	2854559 ,78	907882	4978820
2010	120460,23	2991937,67	254529	5509210
2011	156562,6	3384272,92	1378177	6060800
2012	169606	3629739,39	815545	6606400
2013	171859,64	4368172,16	1716135	7634430
2014	226375,28	4699099,8	2192530	8526580
2015	207257,43	4654535,9	1473414	9237870
2016	195293,77	5114989,74	1839044	9943920
2017	210714,94	5099434,67	1905207	10106760
2018	340521,35	5387350,93	1673943	10886620
2019	230365,96	5005281,72	797138	11147900
2020	358925,5	4361825,06	526556	12462760
2021	348574,51	5091237,44	526027	13978870

المصدر: من اعـداد الباحثـين بالاعتمـاد على نشريات المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2000 – 2021

يعتبر شرط استقرار السلاسل الزمنية،شرطا اساسيا في تحليل السلاسل الزمنية،واختباراستقراريتها من خلال اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) ، على السلاسل الزمنية الاصلية في صيغتها اللوغارتمية،وهذا باستخدام اختبار

(PHILLIPS PERRON) ، لأنه يناسب العينات الصغيرة .

نتائج الدراسة نوضحها في الجدول التالي:

جدول رقم (03):اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار pp

المتغير	المستوى		القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند 5%	القيمة الاحتمالية للاختبار
LPIB	عند المستوى	*	-2.656299	-3.644963	0.2620
		**	-0.647566	-3.012363	0.8393
		***	5.154344	-1.958088	1.0000
	عند الفرق الاول	*	-6.890544	-3.658446	0.0001
		**	-6.980662	-3.020686	0.0000
		***	-3.669468	-1.959071	0.0009
LINV	عند المستوى	*	-0.207572	-3.644963	0.9880
		**	-2.941874	-3.012363	0.0574
		***	3.556440	-1.958088	0.9996
	عند الفرق الاول	*	-4.825261	-3.658446	0.0053
		**	-3.241256	-3.020686	0.0324
		***	-1.997374	-1.959071	0.0462

LM	**عند المستوى**	*	-2.686096	-3.644963	0.2511
		**	-2.592645	-3.012363	0.1101
		***	-0.187965	-1.958088	0.6065
	عند الفرق الاول	*	-5.736848	-3.658446	0.0009
		**	-5.819097	-3.020686	0.0001
		***	-5.976135	-1.959071	0.0000
LEX	**عند المستوى**	*	-5.507047	-3.644963	0.0012
		**	-0.558713	-3.012363	0.8601
		***	2.749800	-1.958088	0.9973
	عند الفرق الاول	*	-9.192989	-3.658446	0.0000
		**	-9.455382	-3.020686	0.0000
		***	-9.455382	-3.020686	0.0000

(*) نموذج اتجاه عام وثابت، (**)نموذج الثابت، (***) نموذج بدون مركبتين

المصدر: من اعـداد الباحثـين بالاعتمــاد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول اعلاه،تبين ان كل السلاسل بها جذر وحدة عند المستوى،لكن استقرت بعد اخذ الفروق الاولى،وهذا ما تبينه، القيمة الاحتمالية للاختبار ،اذ هي اقل من مستوى دلالة 5 %،اذن نرفض الفرضية ***(H0)***، التي تشير الى وجود جذر وحدة ،ونقبل الفرضية البدلية(***H1***) عند الفرق الاول.

نتيجة ان كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى، فبالتالي احتمالية وجود تكامل مشترك بينها فسنستخدم منهجية التكامل المشترك،لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL)،حيث هذا النموذج يتوافق مع دراستنا لصغر حجم العينة

IV- 2-2-2-اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bound test) :لدراسة وجود تكامل مشترك اونفيه،نتبع النقاط الاتية:

IV- 2-2-2-1 تحديد فترات الابطاء المثلى ARDL

من خلال اقل قيمة لمعيار AIC، حددنا فترة الابطاء المثلى وتحصلنا على النموذج (ARDL(1 .0 .0 .1

وهو النموذج الافضل،وهو ما يوضحه الشكل ادناه .

الشكل رقم(04):فترات الابطاء المثلى لنموذج ARDL

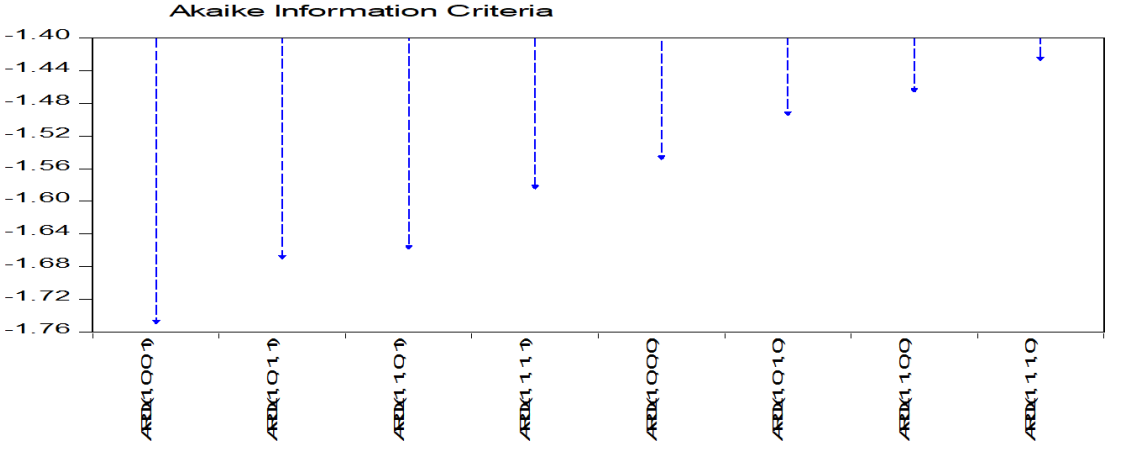

المصدر: من اعـداد الباحثـين بالاعتمــاد على مخرجات برنامج Eviews 10

IV- 2-2-2: تقدير النموذج

جدول 04:يبين تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

Dependent Variable: LPIB

Method: ARDL
Date: 04/28/25 Time: 00:53
Sample (adjusted): 2001 2021
Included observations: 21 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): LM LINV LEX
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 8
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LPIB(-1)	0.112416	0.223330	0.503364	0.6220
LM	-0.062359	0.039986	-1.559509	0.1397
LINV	0.404766	0.133371	3.034891	0.0084
LEX	0.248811	0.122489	2.031298	0.0603
LEX(-1)	0.265598	0.116727	2.275385	0.0380
C	2.608128	0.845882	3.083325	0.0076

R-squared	0.984933	Mean dependent var	15.53780
Adjusted R-squared	0.979911	S.D. dependent var	0.633519
S.E. of regression	0.089792	Akaike info criterion	-1.747694
Sum squared resid	0.120938	Schwarz criterion	-1.449259
Log likelihood	24.35079	Hannan-Quinn criter.	-1.682926
F-statistic	196.1164	Durbin-Watson stat	2.614870
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر:من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات برنامج:Eviews10

من خلال الجدول اعلاه، يظهر معامل التحديد يساوي 97 %، اي ان متغيرة قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ،وكذا الصادرات،تفسر النمو الاقتصادي بنسبة 97 %،في حين نجد قيمة الواردات لهاته المؤسسات سالبة وغير معنوية ،وبالتالي تؤثر في النمو الاقتصادي بشكل سلبي،وهذا ما سنثبته عند دراستنا لنموذج ARDL وتبقى نسبة 3 % تعود الى متغيرات اخرى لم تدخل في النموذج،او اخطاء في جمع المعلومات،او اخطاء ارتكبت اثناء القياس، كما يتبين لنا ان النموذج ككل له دلالة معنوية،هذا ما يلاحظ من خلال اختبار قيمة فيشر المحسوبة، تساوي 196.11 ،وهي اكبر من القيمة المجدولة او الحرجة 5%

IIV– 2-2– 3: اختبار اجراء التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bound test)

وذلك من خلال مقارنة قيمة إحصائية F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة، قيمة إحصائية F الحرجة وفق الحدود التي وضعها Pesaran and al

فرضية العدم– عدم وجود تكامل مشترك ***H0*: B0=B1=....=B5= 0**

الفرضية البديلة – وجود تكامل مشترك ***H*1: B0 ≠B1=.... ≠B5 ≠ 0**

الجدول رقم 05: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (**Bound test**)

F-statistic	7.701365	10%	2.37	3.2

k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
			Finite Sample:	
Actual Sample Size	21		n=35	
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816

المصدر: من اعـداد الباحثـين بالاعتمــاد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة إحصائية F-Statistic لاختبار الحدود Bounds test هي بالتقريب 7,7وهذ ا يتجاوز بشكل واضح حتى القيمة الحرجة 1 % للحد الأدنى، ووفقا لذلك يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ومنه يثبت هذا الاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات،عند 10 %،5%،1%

IV- 2-2- 3 -1-تقدير نموذج ARDL في الاجل القصير

الجدول رقم (06): تقدير نموذج تصحيح الخطأ ومعلمات الاجل القصير

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEX)	0.248811	0.069168	3.597184	0.0026
CointEq(-1)*	-0.887584	0.127089	-6.983932	0.0000

المصدر: من اعـداد الباحثـين بالاعتمــاد على مخرجات برنامج Eviews 10

يمكن تفسير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ اقتصاديا بان المتغير التابع تتعدل قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من الاختلال المتبقي من الفترة (t-1)أي عندما ينحرف المتغير التابع عن قيمته التوازنية في المدى القصير فانه يتم تصحيح ما يعادل قيمة معامل حد تصحيح الخطأ، حيث يتم حساب مدة التعديل بقسمة 1 الصحيح على قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (خليفة، 2020، الصفحات 160-180؛ خليفة، 2020)**.**

نلاحظ ان معامل تصحيح الخطأ المقدر بـ:-0,88 يظهر بانه معنوي ومقبول عند مستوى دلالة 5%، وعليه فان معامل تصحيح الخطأ مقبول ومنه نستنتج ان 88,75 % من اخطاء الاجل القصير يمكن تصحيحها من اجل العودة الى الوضع التوازني في الاجل الطويل.

IV- 2-2- 3 -2: نموذج ARDL لتصحيح الخطأ في الاجل الطويل

الجدول رقم(07): نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM	-0.070257	0.041702	-1.684719	0.1127
LINV	0.456031	0.117595	3.877988	0.0015
LEX	0.579561	0.112721	5.141535	0.0001
C	2.938458	0.603050	4.872658	0.0002

المصدر: من اعـداد الباحثـين بالاعتمــاد على مخرجات برنامج Eviews 10

IV- 2-2- 4: التفسير الاقتصادي للنتائج

نلاحظ ان قيمة واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سالبة وغير معنوية عند 5%،الشيئ الذي يدعم دراستنا التحليلية سابقا،اذ ان تقريبا50 % من واردات هاته المؤسسات هي مواد غذائية ،ومواد نصف مصنعة،ومواد دهنية،فهي لا تزيد في مجموع الانتاج، ولا تنشئ قيمة مضافة،زيادة على تخلي الدولة عن استيراد اغلب المنتجات الغذائية،وخاصة المصنعة محليا،وتاثيرها سلبي، أي كلما زادت درجة الواردات بنسبة 1% أدى ذلك إلى انخفاض النمو الاقتصادي بـ: 7 % ، وهذا ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية،ويرجع هذا التأثير السلبي للأفراط في الاستيراد بصفة عشوائية،واغراق السوق الوطنية بالمنتجات الأجنبية

كما نجد أن متغير الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد أثر بشكل ايجابي في حجم النمو في الأجل الطويل ، وبمعنوية إحصائية مقبولة عند مستوى معنوية 5% ،أي كلما زادت درجة الاستثمارات بنسبة 1% أدى ذلك إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ: 45% ،وهذا ما يؤيد ما تقوم به الدولة من تدعيم للاستثمارات المنتجة والخالقة للثروة،وبرامج الدعم التي اعتمدتها الدولة لترقيات هاته المؤسسات .

كما نجد أن قيمة والصادرات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد أثر بشكل ايجابي في حجم النمو في الأجل الطويل وبمعنوية إحصائية مقبولة عند مستوى معنوية،5 %،مايتطابق مع ما تسهر عليه الدولة في تدعيم التصدير لجلب العملة لصعبة، وتنمية وتنويع الصادرات اضافة الى برامج الانعاش الاقصادي،وبرامج دعم النمو،والتسهيلات الجمركية اذ نلاحظ لما زادت درجة الصادرات بنسبة 1% أدى ذلك زيادة النمو الاقتصادي بـ: 57% ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية

IIV- 2-2- 5:اختبار استقرارية النموذج : لاختبار خلو الدراسة والنموذج ككل من وجود تغيرات هيكلية،نستخدم المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM،المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة CUSUM of Squares (CUSUMQ (خليفة، 2020، الصفحات 160-180))

الشكل رقم(05):نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي

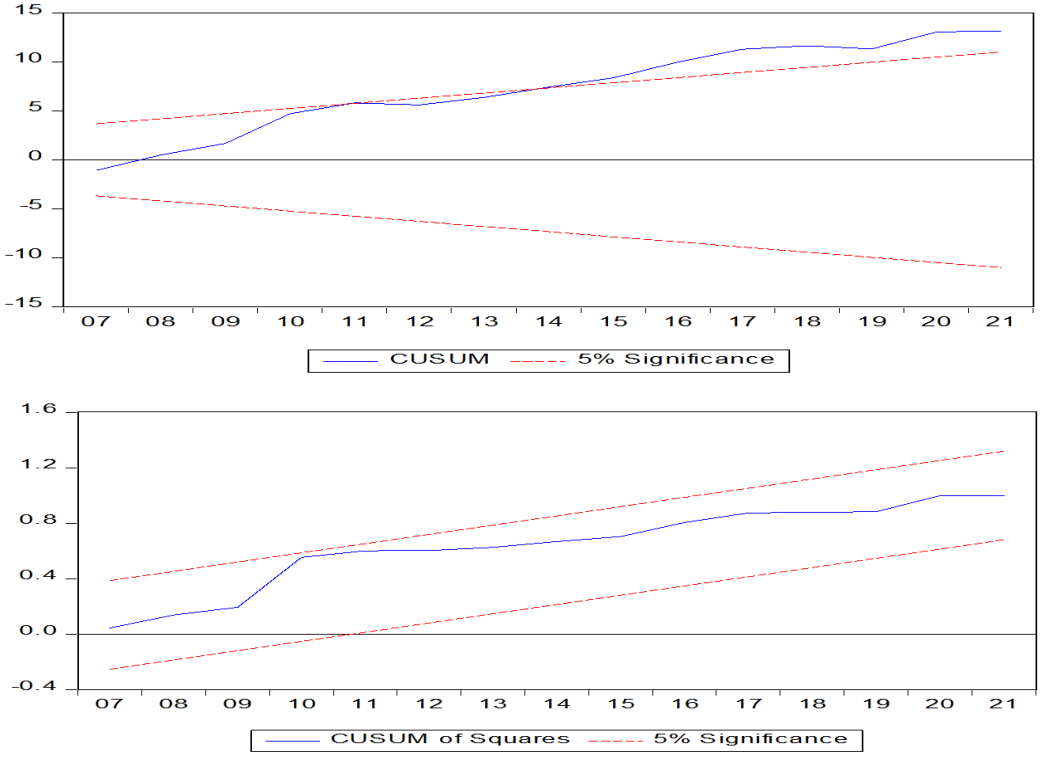

المصدر: من اعـداد الباحثـين بالاعتمـاد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال لشكل اعلاه ،يتضح ان في الاجل القصير، ان النموذج ممثلا في متغيرات الدراسة خرج عن الحدود الحرجة عند مسوى ثقة 5% في المدى القصير،ثم عاد الى الاستقرار في المدى الطويل،ودخل في حدود مجال الثقة عند مستوى دلالة 5%، وعليه فان نموذج ARDL المقدر،غير مستقر في

الاجل القصير،لكن عاود النموذج الاستقرار على المدى الطويل،في الشكل المبين اعلاه،حيث ان منحنى اختبار CUSUMSQ يقع داخل الحدين الحرجين عند مستوى ثقة 5%

IIV- 2-2- 5- 1 :اختبارات التشخيص

جدول رقم (08) : نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL المقدر

المشكل المشخص	الاختبار المستخدم	قيم الاختبار	الاحتمال
الارتباط الذاتي للأخطاء Autocorrélation	LM test, Breusch–Gdfrey	2.078840	0.1647
التوزيــع الطبيعي	Jarque-Bera	16. 38246	0 ,000277
اختلاف التباين	ARCH test	0.141687	0.7110
ثبات تباين البواقي	Breusch-Pagan-Godfrey	0.250385	0.9331

المصدر: من اعـداد الباحثـين بالاعتمــاد على مخرجات برنامج Eviews 10

بما ان احصائية F اختبارBreusch-Pagan-Godfrey تفوق 5 % فاننا نقبل فرضية العدم التي مفادها عدم وجود تجانس التباين،اذ لا يوجد تباين للأخطاء في النموذج

بما ان احصائية F لاختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test تفوق 5 % فانه لا يوجد اختبار ذاتي للأخطاء في النموذج ،و بواقي تحليل الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي من اختبار Jarque-Bera والنموذج مقبول احصائيا .اذن من خلال الجدول اعلاه يمكننا قبول ان النموذج المستخدم ،وهو خالي من المشاكل القياسية عند مستوى 5 % وذلك لأنه جميع القيم الحرجة الاحتمالية للاختبارات المستخدمة اكبر من الخطأ المسموح به 5 %

الخاتمة

وفي نهاية هذا البحث يمكن القول أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاع حيوي وحساس في الوقت الراهن وذلك لما يحمله هذا القطاع من آفاق اقتصادية واجتماعية،ومن خلال الدراسة التحليلية والقياسية تم التوصل الى :

-نفي الفرضية الاولى: حيث اثبتت الدراسة القياسية عكس ذلك، اذ ان واردات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر، ويرجع هذا التأثير السلبي إلى مشكلة التدفق الفوضوي للسلع المستوردة واغراق السوق الوطنية بالسلع الأجنبية ،كما ان مردودات الواردات لأرباب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،لا يتم ايداعها عبر قناة الادخار لغرض اعادة استثمارها،بل تذهب عبر قناة الاستهلاك،وتنفق هدرا على الكماليات،لأن اغلب القرارات المتخذة غير مدروسة،ويغلب عليها طابع الخبرة فقط،وتكون قرارات فوقية وفردية،حيث اثرت واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل سلبي على النمو الاقتصادي الشيئ الذي اكدناه في الدراسة القياسية

– **تم تأكيد صحة الفرضية الثانية:** حيث استطاع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ان يساهم في تفعيل حركة الصادرات الجزائرية، وهذا ما يتماشى مع الدور الفعال والمكانة البارزة التي تعتليها، من خلال نسب مساهمتها في التصدير ويظهر ذلك من خلال اشارة معامل قيمة الصادرات الموجبة،ولها معنوية احصائية كما هو مذكور اعلاه والتطور المتزايد للمؤسسات الصغيرة الخاصة عبر الوطن فهي تساهم بصفة مباشرة او غير مباشرة في التصدير،كما ان هناك عدة اسباب مكنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من توسيع صادراتها،حيث ان منتجتها تظهر عليها لمسة فنية ومهارة،واحترافية يدوية تجعلها مقبولة في الاسواق الخارجية،وان استثماراتها تنفرد فيها بميزة تنافسية،مثل التمور وزيت الزيتون والطماطم الصناعية،والخضر والفواكه وغيرها،ما لمسناه خلال الدراسة القياسية حيث ان الصادرات ساهمت في النمو الاقتصادي،على المدى القصير والطويل،حيث ان كل زيادة بـ: 1 دينار، في قيمة الصادرات ،تقابلها زيادة بـ:57 دينار في النمو الاقتصادي خارج المحروقات

– **تم تأكيد صحة الفرضية الثالثة:** وهي ان لاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها اثر ايجابي على النمو الاقصادي على المدى الطويل،لان الدولة الجزائرية تعول على هذا القطاع في خلق الثروة والتنويع الاقتصادي والدليل ما رصدته الدولة لهذا القطاع من برامج النمو الاقتصادي،والمتمثلة في برنامج الانعاش الاقتصادي ،وبرنامج دعم النمو الاقتصادي وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي، والبرنامج التنموي للاستثمارات العامة (2015-2019)كل هذه الاصلاحات كان لها اثر على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما لمسناه من خلال دراستنا التحليلية والقياسية،فتوصلنا الى ان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها اثر ايجابي على النمو الاقتصادي خارج المحرقات على المدى الطويل،نظرا للمعنوية الاحصائية التي تميزت بها في النموذج القياسي،وكذا العلاقة الارتباطية القوية بالنمو الاقتصادي،فزيادة بـ:1 دينار من قيمة الاستثمارات يؤدي الى زيادة بـ: 45 دينار في النمو الاقتصادي الجزائري وانطلاقا مما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

– رغم الجهود المبذولة لتطوير والارتقاء بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الدولة، الا ان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا زال يتركز في القطاعات غير المنتجة للقيمة المضافة، والتي تعتمد على تكنولوجيا بسيطة ،إذ ترتكز اغلب هذه النشاطات في مجال الخدمات والتجارة، وقطاع البناء والاشغال العمومية، في حين يقل نشاطها في قطاع الفلاحة و الصناعة اساس النمو الاقتصادي .

–تطور قيمة الواردات عبر مختلف فترات الدراسة لا يعني ان هناك زيادة حقيقية في قيمتها، لأنه اذا تم مقارنتها بقيمة الصادرات لنفس الفترة الدراسية نجد ان الميزان التجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حقق عجز على طول فترة الدراسة

–كما تعرف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري مجموعة من العراقيل تحول دون تنمية وترقية هذا القطاع واهم هذه المعوقات هي انتشار البيروقراطية وضعف الجانب التشريعي، ضعف الجهاز المصرفي في تمويل هاته المؤسسات لثقل الاجراءات الادارية،وانعدام المرافقة الميدانية من طرف السلطات لأرباب هذه المؤسسات.

– تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل تسويقية كثيرة،يمكن ارجاعها لعدم دراية اصحاب هذه لمؤسسات بمبادئ التسويق،وكذا عدم الاعتماد في التسيير على محاسبة عامة،و تحليلية لغرض التحكم في التكاليف،وتعظيم الارباح

التوصيات : نظرا لأهمية هذا النوع من المؤسسات نقترح التوصيات الاتية:

– تطوير الجهاز المصرفي الجزائري وتنويع اختصاصاته،او إنشاء بنك خاص لمتابعة تمويل هاته المؤسسات،وضرورة إسهام الجمعيات المحلية في تكوين وإنشاء هذه المؤسسات على غرار مثيلاتها في مصر والمغرب وتونس،وتوفيرالتكوين الجاد والمكثف لصغار المستثمرين وغرس فيهم روح الثقافة المقاولاتية.

– إنشاء برامج أكاديمية ،وتفعيل أيام ثقافية وتحسيسية حول المقاولة وإنشاء وادارة المؤسسات في المعاهد والجامعات وإشراك الجامعة والبحث العلمي في المرافقة المقاولاتية.مع تحقيق مبدأ التوازن الجهوي في التنمية من خلال التشجيع على انشاء مؤسسات بمختلف المناطق.

– دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث التنافسية في الاسواق الاجنبية،من اجل الرفع من الصادرات خارج المحروقات،وتحفيزها في التصدير نحو الاسواق الواعدة وخاصة السوق الافريقية .

– اجراء بحوث اكاديمية للتعمق في البحث عن الاسباب المؤدية الى الوفيات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،واقتراح الحلول لها لإمكانية بعثها من جديد،عن طرق الدعم المالي والمعنوي والقانوني .

قائمة المراجع باللغة العربية:

1. أحلام خليفة. (2020). دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2018 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL. مجلة نور للدراسات الاقتصادية، 6(10)، الصفحات 160 -180.

2. خلف، فليح حسن. (2006). التنمية والتخطيط الاقتصادي،. عمان: دار الكتاب العالمي.

3. خليفة محمد ناجي حسن . (2001). النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم

4. خيرة سرار. (2020/2019). سياسات الاستثمار ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر،اطروحة دكتوراه.كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجلفة.

5. سابق نسيمة. (2016). اثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي،دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000 -2014 ،اطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، باتنة: جامعة الحاج لخضر.

6 . شبلي دنيا. (2017/ 2018). تقييم سياسات الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرهاعلى التنمية الإقتصادية والإجتماعية (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، عنابة: جامعة باجي مختار

7. سعدان شباكي. (1997). تقنيات المحاسبة حسب المخطط الوطني المحاسبي،. الجزائر: المطبوعات الجامعية،.

8. فاضل محمد العبيدي. (2102). البيئة الاستثمارية. الاردن –عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

9. محمد بوتين. (2005). المحاسبة العامة للمؤسسة،. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،.

10. مصطفى محمد مدحت، و احمد سهير عبد الظاهر. (1999). النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية. الاسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

11. ميلود وعيل. (2013/2014). المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها. حالة الجزائر. مصر. السعودية. دراسة مقارنة خلا الفترة 1990/2010. اطروحة دكتوراه الجزائر: جامعة الجزائر3

12. د،كامل ال شبيب. (2009). الاستثمار والتحليل الاستثماري. عمان، الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

13. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .(2017) .القانون التوجيهي رقم 02/17المتضمن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،المادة 05العدد (02).

14. المقرفي سعيد بن حسين. (2015). الاستثمار قصير الأجل في البنوك الإسلامية. مجلة المحاسب العربي، صفحة 09.

15. ناجي بن حسين. (2006-2007). دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر (اطروحة دكتورا). قسنطينة، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة منتوري.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية

16. A.Boughaba. (2005). analyse et évaluation de projet. ALGER: ED BERTI.
17. epingard, P. (1991). Investir face aux enjeux technologiques et informationnels. Ed. ellipes.
18. Rivoire Jean .(1994) . L'économie de marché .ALGER.
19. arrous, J. (1999). les théories de